

القدح والذم بفخامته؟؟

يُقْلِمُ الْوَزِيرَ الْوَاعِ عَصَامُ أَبُو جَمْرَة

فرنسا في ٢٠٠١/٢/١٦

الحقيقة تجرح كما يقول المثل، ولهذا عندما بتاريخ ١٩٩٨/١/١٢ في كتابي إلى فخامة العمالد لحود أوضحت حقائق وضعه مع سوريا ووضع سوريا في لبنان، لم يتمكن الرد عليها ودحضها. فاعتبروا ما قلت تعريضاً لفخامته وأذاعوا خبر إحالتي على القضاء بجرائم القدح والذم. واليوم بعدهما أثلي العمالد عون قلوب اللبنانيين بقوله ما يختلف في صدورهم من الحقائق وأيدوه بنسبة ٩٤% وبما أنهم عاجزون عن الرد على ما قال، تكررت الاسطوانة وطلبوا من القضاء ملاحقة العمالد عون أيضاً وبجرائم القدح والذم.

إذا كانوا يعتبرون ما قاله العمالد عون تحيراً لفخامته، فهم من الفخامة، إلى الدولة، إلى المعالي، وعلى صفحات الجرائد والتلفزيون وغيرها من وسائل الإعلام، يشهرون بالعمالد عون وحكومته ويسئون لسمعتهم بجرائم التمرد وسرقة أموال الدولة زوراً ويعنون القضاء من إغلاق الملف الفارغ. ويعودون إلى الشهير والتهديد بفتح ملف التمرد والسرقة في كل مرة يقول العمالد أنه عائد إلى بلده، فماذا يريدون أن يكون الرد عليهم بهذا اتهام مشين وكاذب؟

لقد أثراهم توضيح العمالد للأجيال الطالعة أنهم هم المتمردون على الشرعية منذ عام ١٩٨٨، وأنهم هم المتعاملون مع المحتل ويتصرفون في سبيل تربعهم على كرسي. وأثارهم توضيحه أن أموال الدولة في عهدهم، عهد الفساد استناداً لخطاب القسم، هدرت وسرقت بالمليارات. بينما حلال حكم عون ورغم كل ما أحيط به من حصارات وتعرض له من معارك بقيت أموال الدولة مصانة وللدولة كاملة. مع الفارق أنها بدل أن تذهب إلى مصرف لبنان استبقيت في المصادر الخاصة مع فوائدها وفقاً للأصول وقرارات شرعية، وذلك فقط لأن مصرف لبنان تحت ضغط المحتل ومن ولاهم امتنع عن دفع ما تطلبها الحكومة الشرعية من تسديد لنفقات وزارات الدولة ومؤسساتها.

لقد أثارهم توضيحه أن استراتيجية سوريا في احتلال لبنان مدة ربع قرن لم تكن للدفاع عن لبنان وعن سوريا من إسرائيل. أثارهم توضيحه أن سوريا لا تثق بمن ولتهم لتترك لبنان ولا هم يتقدوا بأنفسهم ليطلبوا ذلك منها، وإنها كما قال رئيسها ستبقى في لبنان إلى ما لا نهاية، ذلك بقصد تغيير أيديولوجية شعب لبنان وهضمها بعد أن يبقى فيه من هو معها ويتركه من "راسه كبير" ويرفض التبعية لقرارها السلطاني والخضوع لنظامها التوتاليتاري.

لقد أثارهم التأييد الشعبي لما قاله العمالد عون رغم مرور أحد عشر عاماً على وجوده خارج لبنان. ورغم تربعهم خلالها على كراسي السلطة. ولما كانوا وما زالوا عاجزين عن الرد عليه

بالواقع، لجأوا إلى التهويل بالملحقة القضائية فأهلاً وسهلاً. نقول أهلاً وسهلاً ونحن واثقون أن شعب لبنان متمسك بحريته فخور بديمقراطيته لا ين الصاع لمحتل ولا تثنى به دكتاتورية. ونطمئن لهم أنه مهما طال هذا الزمن وكثرت التعقيدات في محیطه سيخرج منتصراً في تحقيق سيادته واستقلاله.